نهج مؤسسة التمويل الدولية إزاء التخارج المسؤول من الاستثمارات

تم إعداد هذا العرض التقديمي لأغراض التشاور مع الجمهور. وستثري الملاحظات التقييمية من هذه المشاورات إضفاء الطابع الرسمي على هذا النهج.

مؤسسة التمويل الدولية
مجموعة البنك الدولي

IFC

خلق الأسواق وإتاحة الفرص

السياق العام

- **تقوم مؤسسة التمويل الدولية حاليا بوضع نهج إزاء التخارج المسؤول من الاستثمارات في إطار جهودها المستمرة** تحقيق مزيد من التكامل المنهجي لكيفية تحليل ومعالجة القضايا البيئية والاجتماعية طوال دورة مشروعاتها الاستثمارية، ونتيجة لاعتمادها المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر والتزاماتها المحددة في رد جهاز الإدارة على إحدى قضايا الواردة إلى مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، على النحو الوارد تفصيلا أدناه.

- **ويعطي التركيز على التخارج المسؤول زخما للمبادئ التشغيلية لإدارة الأثر التي وقعت عليها مؤسسة التمويل الدولية،**[1] وفي إطارها قادت المؤسسة التمويل الدولية عملية التنمية في عام 2019.

  - "*المبدأ 7*: التخارج مع مراعاة التأثير على الأثر المستدام: عند التخارج، يقوم المدير، بحسن نية وبما يتسق مع شواغله المالية والتعاقدية، بالنظر بعين الاعتبار في التأثير الذي سيخلفه توقيت تخارجه وخطوات وإجراءات هذا التخارج على استدامة الأثر."

  - "*المبدأ 8*: مراجعة وتوثيق وتحسين القرارات والإجراءات بناء على تحقيق الأثر والدروس المستفادة: يقوم المدير بمراجعة وتوثيق كل استثمار من حيث الأثر، ومقارنة الأثر المتوقع والفعلي، وغير ذلك من الآثار الإيجابية والسلبية، واستخدام هذه النتائج في تحسين قرارات الاستثمار الإستراتيجية وعلى مستوى العمليات، وإجراءات الإدارة."

- **ويستند العمل بشأن التخارج المسؤول أيضا إلى رد جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية على تقرير مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة بشأن التحقيق *الخاص بمؤسسة البلدان الأمريكية لتمويل البنية التحتية* (CIFI)** (2020)، الذي التزمت فيه المؤسسة "بمراجعة عملياتها وسياساتها وإجراءاتها الاستثمارية فيما يتعلق بجوانب التخارج وتحديد نهج المؤسسة إزاء "التخارج المسؤول".[2]

[1] المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر، https://www.impactprinciples.org/sites/default/files/2021-06/Impact%20Principles%20Brochure%20Revised.pdf.

[2] مؤسسة التمويل الدولية، "رد جهاز الإدارة على تحقيق مكتب المحقق/المستشار المعني بالتقيد بالأنظمة بشأن مؤسسة البلدان الأمريكية لتمويل البنية التحتية (CIFI) في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، https://www.cao-ombudsman.org/sites/default/files/downloads/IFCManagementResponseCIFIReport_April232020.pdf, p. 38.

الاعتبارات الرئيسية عند وضع نهج ما (1/2)

عند وضع نهج ما، تأخذ مؤسسة التمويل الدولية في الحسبان عددا من الاعتبارات الرئيسية، على النحو التالي:

- **سياسات وممارسات مؤسسة التمويل الدولية القائمة**، بما في ذلك:
  - الالتزام المحدد بموجب سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية الذي ينص على أن المؤسسة "لن تمول سوى أنشطة الاستثمار التي يُتوقع أن تفي بمتطلبات معايير الأداء في غضون فترة معقولة. ويمكن أن يؤدي التأخير المستمر في الوفاء بهذه المتطلبات إلى فقدان المساندة المالية من مؤسسة التمويل الدولية،"[1] مما يعني تخارج المؤسسة في حالة القضايا البيئية والاجتماعية التي لا ترغب الشركة المستثمر فيها أو الجهة الراعية في تصحيحها أو عندما تكون هذه الشركة أو الجهة غير قادرة على تصحيحها.
  - تنص اتفاقية إنشاء مؤسسة التمويل الدولية في الشروط العامة على أنه يجوز للمؤسسة اتخاذ إجراءات تحمي مصالحها،[2] ويقع على المؤسسة التزام بتدوير أموالها عن طريق بيع استثماراتها لمستثمرين من القطاع الخاص كلما أمكنها القيام بذلك على النحو الملائم بشروط مرضية.[3]
  - تنص سياسة المؤسسة الخاصة ببيع استثمارات حقوق الملكية التي وافق عليها مجلس إدارتها صراحة على ضرورة أن تأخذ المؤسسة في الحسبان الشواغل المتعلقة بالأثر الإنمائي بإلزامها بعدم بيع استثماراتها في حقوق الملكية ما لم يتم إنجاز دور المؤسسة أو في حال تعثر إنجازه إلا في حالات استثنائية.
  - الممارسات ذات الصلة، على سبيل المثال استشارة الخبراء المختصين في المؤسسة، لا سيما خبراء الشؤون البيئية والاجتماعية، بشأن مخاطر محددة قد تنشأ فيما يتعلق بتفكير المؤسسة في التخارج، مع العلم بعدم وجود إطار رسمي بشأن كيفية مراعاة القضايا البيئية والاجتماعية على وجه الدقة في عملية اتخاذ قرار التخارج.
- **النظريات والتوجيهات ذات الصلة ـ يشمل ذلك:** الشبكة العالمية للاستثمار المؤثِّر، "الأثر الدائم: ضرورة التخارج المسؤول" (2018)؛[4] ومعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تحقيق الأثر من تمويل التنمية المستدامة [5]، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ـ "سبل الانتصاف في تمويل التنمية: الإرشادات والممارسات" (2022).[6]

[1] مؤسسة التمويل الدولية، سياسة الاستدامة البيئية والاجتماعية (2012) ("سياسة الاستدامة")، https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/7141585d-c6fa-490b-a812- ("سياسة الاستدامة")، الفقرة: 22.

[2] مؤسسة التمويل الدولية، "اتفاقية إنشاء المؤسسة"، https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/corp_ext_content/ifc_external_corporate_site/about+ifc_new/ifc+governance/articles/about+ifc+-articles+of+agreement، المادة 3، القسم 4.

[3] مؤسسة التمويل الدولية، اتفاقية إنشاء المؤسسة، المادة 3، القسم 3(6).

[4] https://thegiin.org/research/publication/responsible-exits.

[5] المعيار 2-4، https://doi.org/10.1787/744f982e-en.

[6] https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Remedy-in-Development.pdf.

الاعتبارات الرئيسية عند وضع نهج ما (2/2)

- **السياسات والممارسات الخاصة بالمؤسسات المماثلة**، وتحديدا، الالتزامات المتعلقة بالخروج التي تم التعهد بها في سياق مشروعات محددة.
- **تحليل الآثار المحتملة للخروج أو عدم التخارج لمختلف أصحاب المصلحة المعنيين**، بما في ذلك المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروع أو الجهات المتعاملة مع المؤسسة. ويشمل ذلك الآثار المالية المحتملة، والآثار على السمعة والآثار القانونية، والآثار البيئية والاجتماعية بسبب احتمال فقدان نشاط الرفع المالي من جانب المؤسسة، والتغيرات المحتملة في قدرات الجهة المتعاملة مع المؤسسة والتزامها بمعالجة القضايا البيئية والاجتماعية، والأثر المحتمل لخروج المؤسسة على نطاق أوسع. وتعتمد الآثار المحتملة اعتمادا كبيرا على الظروف الفريدة من نوعها لكل مشروع على حدة.
- **قيود إضافية:** تناولت مؤسسة التمويل الدولية بعين الاعتبار أيضا القيود الإضافية أمام اتخاذ قرار التخارج، وتضمن ذلك ما يلي:
  - ***القيود المفروضة على فحص ودراسة المشترين:*** قد يكون من الصعب تحديد المستفيد النهائي من البيع، على سبيل المثال، إذا بيعت استثمارات حقوق الملكية أو الديون إلى صناديق متعثرة أو مقابل أسهم مسجلة في البورصة
  - ***القيود التعاقدية بعد التخارج:*** بعد تخارج مؤسسة التمويل الدولية من الاستثمار، قد يكون من غير الممكن تفعيل أعمال الرصد والإنفاذ للتعهدات الحالية على نحو فعال بسبب طبيعة سبل الانتصاف القانونية الخاصة بالعقود.
  - **المستثمرون المشاركون** في معاملات القروض المشتركة والترتيبات المشتركة، قد تحتاج المؤسسة إلى مراعاة وجهات نظر المستثمرين المشاركين.
  - ***الحوافز غير المناسبة:*** هناك مخاطر تتمثل في إمكانية وجود آثار غير مقصودة للإرشادات المتعلقة بالخروج المسؤول، على سبيل المثال، قد يتضمن النهج المتبع شروطا يتعين الوفاء بها قبل التخارج، مما يدفع الجهات المتعاملة مع المؤسسة إلى عدم معالجة القضايا المحددة من أجل منع التخارج.
  - **صعوبة التسييل:** يعتمد إيجاد فرص تخارج لأي استثمار على عوامل تجارية وسوقية بالغة الأهمية للتوفيق والتراضي بين البائع والمشتري. وغالبا ما تشمل إجراءات تخارج مؤسسة التمويل الدولية من الاستثمارات بيع أدوات يصعب تسييلها، مما يعني عدم بيعها أو تبادلها بسهولة. وبناء على ذلك، عند النظر بعين الاعتبار في توقيت وخطوات وإجراءات أي تخارج، قد لا يكون هناك سوى فترة زمنية محدودة لإجراء البيع وعدد صغير نسبيا من المشترين المهتمين.

النهج المقترح: العناصر الرئيسية

الاستعداد للخروج:

- ستتخذ المؤسسة إجراءات في مرحلة مبكرة من دورة المشروع للحد من احتمال وجود قضايا بيئية واجتماعية عند التخارج، ولتعزيز قدرة المؤسسة والجهات المتعاملة معها، على التوالي، على العمل على معالجتها إذا كانت قائمة. وتشمل الإجراءات التي يجري النظر فيها بعين الاعتبار تعزيز التقييم – لاسيما تقييم نشاط الرفع المالي من جانب مؤسسة التمويل الدولية ونفوذها، ومدى استعداد الجهات المتعاملة معها لتنفيذ خطط العمل البيئي والاجتماعي والإجراءات العلاجية – أي حساب تكلفة خطط العمل البيئي والاجتماعي واستكشاف خيارات تمويل الأعمال الطارئة؛ والأحكام التعاقدية الإضافية.

مبادئ التخارج المسؤول:

- **عرض عام:** ستطبق مؤسسة التمويل الدولية "مبادئ التخارج المسؤول" للاسترشاد بها في عملية اتخاذ قرار التخارج وكيفية التخارج. وستطبق فرق عمل المشروعات كل مبدأ من هذه المبادئ حسب الاقتضاء، مع مراعاة ما إذا كان التخارج المقترح متسقا مع المبدأ، واستكشاف أي إجراءات إضافية يمكن اتخاذها لتدعيم هذا الاتساق. وهذه المبادئ مصممة بحيث تنطبق على مجموعة واسعة من الظروف الواقعية.
- **الإجراء:** سيتم النظر بعين الاعتبار في مبادئ التخارج المسؤول عند التفكير في التخارج، سواء كان ذلك بسبب الاعتبارات المالية، أو الاعتبارات البيئية والاجتماعية (على سبيل المثال، عدم الامتثال للمتطلبات البيئية أو الاجتماعية)، أو اعتبارات السمعة، أو غير ذلك. وستؤخذ هذه المبادئ في الحسبان عند اتخاذ قرار التخارج. وسيتم توثيق جميع الخطوات في مرحلة التفكير بما في ذلك تحليل المبادئ، والإجراءات الإضافية المتخذة.
- **النطاق:** تنظر مؤسسة التمويل الدولية حاليا بعين الاعتبار في تطبيق هذه المبادئ عند التفكير في التخارج الفعلي من جميع المشروعات التي (1) لها صلة بقضية معروضة أمام مكتب المحقق/المستشار المعني بالتقيد بالأنظمة بشأن أهلية سابقة و/أو (2) عندما يكون الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع غير مرض. والخروج الفعلي هو الذي تقرر فيه مؤسسة التمويل الدولية على نحو استباقي التخارج من استثمار ما أو توافق على تعديل شروط وثائق المعاملات لتمكين الجهة المتعاملة من التخارج في الظروف التي لم يكن ذلك التخارج في ذلك الوقت ليحدث لولا ذلك الإجراء الذي اتخذته المؤسسة. ويمكن للمؤسسة أن تتخذ إجراءات بسبب الاعتبارات المالية، والاعتبارات البيئية والاجتماعية (على سبيل المثال، عدم الامتثال للمتطلبات البيئية والاجتماعية)، والاعتبارات المتعلقة بالسمعة، أو غير ذلك. وتعتبر غالبية عمليات بيع استثمارات حقوق الملكية، فضلا عن عمليات السداد المعجل للديون أو الحالات التي يحق فيها للمؤسسة الموافقة على سداد القروض قبل موعد استحقاقها، عمليات تخارج فعلي. وستطبق مؤسسة التمويل الدولية أيضا هذه المبادئ في المشروعات التي لا تستوفي أيا من هذين المعيارين، مع تحديد هذه المشروعات الإضافية على أساس كل حالة على حدة من جانب فرق عمل المشروعات أو جهاز الإدارة.

النهج المقترح: المبدأ 1 والمبدأ 2

المبدأ 1 مساندة تحقيق الأثر الإنمائي المستهدف واستدامته. يجب أن يدعم تخارج مؤسسة التمويل الدولية تحقيق الأثر الإنمائي المتوقع للمشروع واستدامته. وينبغي لمؤسسة التمويل الدولية أن تنظر في نواتج المشروع التي تحققت وما إذا كان الاستمرار في الاستثمار سيعزز أو لا يعزز احتمال تحقيق هذا الأثر أو الحفاظ عليه أو التخفيف من النتائج السلبية الكبيرة، في غضون إطار زمني يتسق بدرجة كبيرة مع الإطار الزمني المحدد لهذا الاستثمار.

أسئلة إرشادية:

- هل يمكن لمؤسسة التمويل الدولية حماية الأثر والنواتج التي تحققت؟
- هل تحقق الأثر الإنمائي المستهدف (بما في ذلك النواتج المحددة للمشروع)؟ هل لا يزال من الممكن تحقيق الأثر الإنمائي؟
- هل تراعي الجهة المشترية (إن كانت معروفة أو معروفة) لاستثمارات حقوق ملكية مؤسسة التمويل الدولية أو الديون المستحقة لها رسالة المؤسسة وهل قادرة على ذلك (أي لها سجل أداء حافل بالإنجازات البيئية والاجتماعية الإيجابية، وخبرة في الصناعة، وداعمة لأهداف الأثر، ولديها أسباب مقنعة للاستثمار تتسق مع تحقيق الأثر الإنمائي واستدامته)؟
- وبالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية التي حصلت فيها المؤسسة على حقوق شركة الإدارة المعينة، يجب مراعاة الآثار التي كانت محتملة وتحققت (على سبيل المثال، تعزيز القدرات البيئية والاجتماعية للشركة) من خلال ممارسة هذه الحقوق.

المبدأ 2 معالجة القضايا البيئية والاجتماعية. ضرورة أن يراعي تخارج مؤسسة التمويل الدولية من الاستثمار ما يلي إلى أقصى حد ممكن:

أ. الاتساق مع خطة العمل البيئي والاجتماعي وخطط العمل الأخرى أو تنظيم التخارج على نحو يساعد في معالجة القضايا المحددة في هذه الخطط قبل التخارج؛

ب. عدم زيادة القضايا والمشكلات البيئية والاجتماعية القائمة أو تفاقمها؛

ج. دراسة كيفية معالجة و/أو تخفيف أي مخاطر بيئية واجتماعية أخرى تم تحديدها خلال دورة الاستثمار(1) قد تنشأ بعد التخارج وتتسبب في ضرر جسيم وخطير للصحة العامة أو السلامة العامة أو الأمن العام، و/أو الآثار السلبية الجسيمة والكبيرة على البيئة؛ و(2) تلك المخاطر تمتلك المؤسسة الوسائل اللازمة للتصدي لها و/أو تخفيفها، بما في ذلك من خلال مساندة الجهة المتعاملة معها.

أسئلة إرشادية:

- إذا كانت هناك قضايا بيئية وقضايا بيئية مهمة تؤثر عليها إرشادات مؤسسة التمويل الدولية البيئية على نحو إيجابي أو من المرجح بدرجة معقولة أن تؤثر تأثيرا إيجابيا عليها، يجب النظر بعين الاعتبار فيما إذا كان يمكن تأخير التخارج أو إضافة شروط مسبقة إلى إجراءات البيع لتدعيم معالجة القضايا البيئية والاجتماعية.
- مراعاة مخاطر الأعمال الانتقامية ضد منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروع بعد التخارج

النهج المقترح: المبادئ 3 و4 و5

المبدأ 3 الاستفادة من نشاط الرفع المالي قبل التخارج. على مؤسسة التمويل الدولية الاستفادة من نشاط الرفع المالي المتاح لها فعليا لتنفيذ خطة العمل البيئي والاجتماعي وخطط العمل الأخرى ومعالجة و/أو تخفيف أي مخاطر وآثار سلبية أخرى بيئية واجتماعية محتملة شديدة، ويشمل ذلك النظر في أي إجراءات علاجية.

أسئلة إرشادية:

- النظر في ما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية لديها نشاط رفع مالي متبق يمكن الاستفادة منه في استثمارات متبقية مقابل أي نشاط رفع مالي له صلة بعملية التخارج.

المبدأ 4 مراعاة القيود المؤسسية. ضرورة أن يتسق تخارج مؤسسة التمويل الدولية من الاستثمار مع الواجب المناط بها بشأن تنمية القطاع الخاص (المادة 1)؛ والمبادئ التشغيلية (المادة 3، القسم 3)، واعتبارات المخاطر (بما في ذلك الأضرار الكبيرة التي تلحق بالسمعة والمسؤولية القانونية).

المبدأ 5 النظر بعين الاعتبار في آثار التخارج باعتبارها سابقة قانونية. يجب ألا يتعارض تخارج مؤسسة التمويل من الاستثمار مع المعيار المناسب الذي يجب أن تتبعه المؤسسة في حالات مماثلة.

إرشادات إضافية: يشمل تطبيق هذه المبادئ أيضا على ما يلي:

- سيأخذ فريق المشروع في الاعتبار مخاطر الأعمال الانتقامية ضد منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروع بعد التخارج.
- سيقوم فريق عمل المشروع بتحليل الإمكانيات المتاحة للأفراد والمجتمعات المحلية التي قد تتأثر بالخروج المقترح وأي إجراءات ذات صلة، وتحديد نهج مشاركة أصحاب المصلحة والأطراف المعنية، إن أمكن في ضوء ظروف التخارج. وسيتيح ذلك للمؤسسة إمكانية تحديد الفرص المتاحة لمشاركة أصحاب المصلحة بصورة فاعلة ومتابعة هذه الفرص.

الخطوات التالية

- **المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة:** نحن نقدر الآراء التي طرحها المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة في أثناء المناقشات التي جرت معه، ونتطلع إلى استعراض مذكرته الاستشارية بشأن التخارج المسؤول، ونحن نتفهم أن هذه المذكرة ستقدم نتائج الدراسة العامة بشأن كيفية صياغة إطار التخارج المسؤول والنهج المستخدم من جانب مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية، بما في ذلك مؤسسة التمويل الدولية.
- **المرحلة التجريبية:** تجري حاليا عملية تجريبية لتطبيق مبادئ التخارج المسؤول من بعض المشروعات لاستخلاص الدروس المستفادة لمواصلة تطوير هذا النهج.
- **الآراء والملاحظات التقييمية:** ستثريالملاحظات التقييمية من هذه المشاورات، ومناقشاتنا المستمرة مع المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة، والدروس المستفادة من المرحلة التجريبية، إضفاء الطابع الرسمي على نهج المؤسسة إزاء التخارج المسؤول من الاستثمارات.
- **وضع اللمسات الأخيرة على نهج التخارج من الاستثمارات:** تتوقع المؤسسة وضع الصيغة النهائية لمسودة مبادئ التخارج المسؤول وتقديم نهج منقح مقترح للنظر فيه من جانب اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية في عام 2023.